قضايا سياسية

اسم المقال: اتجاهات دعم تمكين المرأة السياسية: دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية
اسم الكاتب: م.د. محمد وليد صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1450
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اتجاهات دعم تمكين المرأة السياسية: دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية

The trends to activate the political empowerment of women: A field study in non-governmental organizations

م.د. محمد وليد صالح *

الملخص

تأتي أهمية الدراسة من محاولة التعرف على ممارسة العَلاقات العامة لنشاطاتها الاتصالية وكيفية توظيفها لإحداث التأثير وتكوين انطباعات إيجابية في جمهور المنظمة الداخلي والخارجي، للنهوض بالواقع الإعلامي للمنظمة وبناء صورة ذهنية إيجابية لدى جمهورها لتمكين المرأة وزيادة تمثيلها السياسي ومشاركتها في صناعة القرار، لاسيما وأن العراق شهد تغييراً سياسياً بعد نيسان ابريل 2003 واصبح نظامه ديمقراطي تعددي يعتمد على المشاركة في الحياة العامة للمرأة والمنظمات غير الحكومية النسوية، ولاسيّما بعد تعاظم دورها في الحياة التنظيمية بوصفها احد الركائز الأساسية وأداة الاتصال الرئيسة في تفاعلها مع بيئتها الخارجية بما يحقق لها سبل التكيّف والمواءمة مع التغييرات التي يشهدها المجتمع المحيط بها.

وتنطلق الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:-

1- كيفية توظيف ممارسة الانشطة الاتصالية في دعم تمكين المرأة السياسية؟

* كلية الآداب/ جامعة بغداد.

*mohammed.waleed@coart.uobaghdad.edu.iq
*phdmedia79@gmail.com
College of Arts/ University of Baghdad
phdmedia79@gmail.com
mob.+9647901823566

2- ما اتجاهات الرسائل الاتصالية التي تسهم في تحسين الصورة الذهنية لدى الجمهور وكسب تأييده لمشاركتهنَّ في عملية التصويت والترشيح في الانتخابات، ونقل ردود أفعاله من طريق المنظمات غير الحكومية؟

3- ما الرؤية المستقبلية لدعم تمكين المرأة ومشاركتها السياسية والتحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية؟

بهدف تمكينهنَّ وزيادة مشاركتهنَّ في العمل الجاد على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية في العراق نظرياً وعملياً، والتحرر من الضغوط الاجتماعية التي تمارس على حراكهنَّ السياسي والاجتماعي، لتعزيز مكانتهنَّ وخلق الدوافع التي قد تكون ذاتية حينما تكون مظاهر النشاط الإنساني التي تحدثها مقصودة لذاتها أو عرضية، فضلاً عن القناعة المتبادلة بينهما بضرورة العمل المشترك لبناء المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

تمكين المرأة:- عملية من الوعي المستدام وبناء القدرات التي تقود لمشاركة أكبر وقدرة على صنع القرار والفعل التغييري، ويشتمل على امكانية التفاوض والتأثير في طبيعة العلاقات والقرارات التي تصنع ضمن تلك المنظومة (1).

المنظمات غير الحكوميَّة:- كيانات تنظيمية غير تابعة لحكومات الدول التي تنشأ فيها، وتضم الأفراد الذين يتحدون في اعمالهم من اجل الوصول إلى هدف معين، وقد تكون المنظمات ربحية أو غير ربحية لممارسة دور حيوي في التأثير على السياسات العامة والبرامج الحكومية، بواسطة اسلوب المراقبة والمشاركة في اجتماعات التفاوض حول الاتفاقيات والمعاهدات والتسويات وتخصيص الموارد من

(1) نسيمة مصطفى الخالدي، تمكين المرأة في المنهاج المدرسي (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2011) ص33.

الحكومات، لتحقيق المصلحة العامة وعدم الاضرار بالأمن القومي للبلد، وأسست على وفق قانون (12) لسنة 2010 تأسيس المنظمات غير الحكومية عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، لتعزيز دور المنظمات ودعمها وتطويرها والحفاظ على استقلالها القانوني، وتعزيز حرية المواطنين في تأسيس المنظمات والانظمام إليها، وايجاد آلية مركزية لتنظيم عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية العراقية وفروع المنظمات غير الحكومية الاجنبية (2).

- **Abstract**

The research included a field study of the trends of non-governmental organizations in Iraq to support the political participation of women to determine the importance of the role of women in building the human and the nation, which requires us to seriously promote the reality of women towards achieving themselves and enable them to participate actively and real in the process of national construction away from exclusion and marginalization, In political and social public affairs on the basis of a cognitive and cultural perspective:-

1- Exchange programs and expertise with international organizations and strengthen their contacts to support the establishment of joint activities and activities and increase

(2) قانون 12 لسنة 2010 تأسيس المنظمات غير الحكومية، المنشور في جريدة الوقائع العراقية، السنة الواحدة والخمسون، العدد 4147 بتاريخ 09/ 03/ 2010 ص23.

cooperation with local NGOs to develop their capacity to conduct scientific research to increase their effectiveness in supporting the advancement of women.

2- Establish a center for women's affairs to document information related to women's activities and public participation. Therefore, cooperation between researchers in media, social, psychological, legal and political studies should be undertaken to improve the status of women and their role in the process of community development.

3- Addressing the lack of vision and relying on planning in the practice of non-governmental organizations for their communication activities in relation to political participation, which is an obstacle to the development of plans and the implementation of their programs in support of women's political empowerment and access to decision-making positions.

Key Words:

Empowerment of women: A process of sustainable awareness and capacity building that leads to greater participation and the ability to make decisions and change action, and includes the possibility of negotiation and

influence on the nature of relationships and decisions that are made within that system.

Non-governmental organizations: organizational entities that are not affiliated with the governments of the countries in which they are established, and include individuals who unite in their work in order to reach a specific goal. The organizations may be profit or non-profit organizations to play a vital role in influencing public policies and government programs, through the method of monitoring and participation. In meetings to negotiate agreements, treaties, settlements and allocate resources from governments, to achieve the public interest and not harm the national security of the country, It was established in accordance with Law 12 of 2010 establishing NGOs on behalf of the General Secretariat of the Council of Ministers, to enhance the role of organizations, support and develop them, maintain their legal independence, enhance the freedom of citizens to establish and join organizations, and create a central mechanism to regulate the process of registering Iraqi NGOs and branches of organizations foreign non-governmental.

مقدمة:

ان تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في العمل الجاد على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية في العراق على المستويين النظري والعملي، والتحرر من الضغوط الاجتماعية التي تمارس على حراكهنَّ السياسي والاجتماعي، لتعزيز مكانتهنَّ وخلق الدوافع التي قد تكون ذاتية حينما تكون مظاهر النشاط الإنساني التي تحدثها مقصودة لذاتها أو عرضية، فضلاً عن القناعة المتبادلة بينهما بضرورة العمل المشترك لبناء المجتمع، وهذا ما سعى إليه الباحث في دراسته الميدانية والعلمية لبيان مستوى ممارسة العَلاقات العامة لنشاطاتها الاتصالية وكيفية توظيفها لإحداث التأثير وتكوين انطباعات إيجابية في جمهور المنظمة الداخلي والخارجي، للنهوض بالواقع الإعلامي للمنظمة وبناء صورة ذهنية إيجابية لدى جمهورها لتمكينهنَّ وزيادة تمثيلهنَّ السياسي ومشاركتهنَّ في صناعة القرار.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث الذي يتناول (اتجاهات دعم تمكين المرأة السياسية: دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في العراق) من طريق دراسة ممارسة العَلاقات العامة لنشاطاتها الاتصالية وكيفية توظيفها لإحداث الأثر والانطباع الإيجابي في جمهور المنظمة الداخلي والخارجي، وتشكيل صورة ذهنية إيجابية لزيادة التمثيل السياسي للمرأة ومشاركتهنَّ في صناعة القرار للنهوض بواقعهنَّ، لاسيما وأن العراق شهد تغييراً سياسياً بعد نيسان 2003 واصبح نظامه ديمقراطي تعددي يعتمد على المشاركة في الحياة العامة للمرأة والمنظمات غير الحكومية، وبعد تعاظم دورها في الحياة التنظيمية بوصفها احد الركائز الأساسية وأداة الاتصال الرئيسة في تفاعلها مع

بيئتها الخارجية بما يحقق لها سبل التكيّف والمواءمة مع التغييرات التي يشهدها المجتمع المحيط بها.

هدف البحث:

إن البحث يهدف إلى:-

1- معرفة اتجاهات ممارسة الأنشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية.

2- محاولة التوصل إلى مدى اعتمادها لنشاطها والمشكلات التي تواجهها.

3- إيجاد الحلول للمشكلات والتحديات ووضع رؤية مستقبلية لدعم تمكين المرأة السياسي.

4- التعرف على الوسائل الاتصالية ودورها في تمكين المرأة وزيادة مستوى تمثيلهنَّ ومشاركتهنَّ السياسية.

مشكلة البحث:

يعتمد البحث العلمي على وجود مشكلة يتصدى الباحث لدراستها على وفق أسس موضوعية من أهمها أن تكون معالجة المشكلة جديدة في الواقع العلمي وإضافة شيء جديد إلى المعرفة في مجال تخصصها فالتفكير العلمي مسخراً لخدمة المجتمع.

ويتضمن البحث دراسة ممارسة الانشطة الاتصالية وكيفية توظيفها في دعم تمكين المرأة السياسي فيما يتعلق بكسب تأييد الجمهور بهدف بلورة إنطباعات إيجابية عن مشاركتها في عملية التصويت والترشيح في الانتخابات ومشاركتها في الحياة العامة من طريق ممارسة الأنشطة الاتصالية ورسائلها الموجهة إلى الجمهور التي تسهم في تشكيل الصورة الذهنية لديه وبالعكس نقل ردود أفعاله إلى المؤسسة، فضلاً عن وضع استبانة لمجموعة من العاملين في المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون المرأة لمعرفة الصعوبات التي يواجهونها.

فرضية البحث:

وتشمل الدراسة على فرضيات عدة ومنها الآتية:-

1- ممارسة الانشطة الاتصالية وتوظيفها في دعم تمكين المرأة السياسية؟

2- اتجاهات الرسائل الاتصالية التي تسهم في تحسين الصورة الذهنية لدى الجمهور وكسب تأييده لمشاركتهنَّ في عملية التصويت والترشيح في الانتخابات، ونقل ردود أفعاله من طريق المنظمات غير الحكومية؟

3- تحديد الرؤية المستقبلية لدعم تمكين المرأة ومشاركتها السياسية والتحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية؟

الاطار المنهجي للبحث

مجالات البحث:

1. **المجال البشري:** ويشتمل على الأشخاص العاملين في ممارسة العَلاقات العامة لإدارة النشاط الإعلامي في المنظمات غير الحكومية.
2. **المجال المكاني:** يتمثل بالمنظمات غير الحكومية اختير (9) من مجموع (30) منظمة لوجود هدف مشترك في دعم تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.
3. **المجال الزماني:** ويتضمن إجراء دراسة مسحية للمدة من 01/ 07/ 2021م إلى 30/ 12/ 2021م.

نوع البحث ومنهجه:

استعمل البحث المنهج المسحي لغرض تصوير العَلاقات المتبادلة بين المجتمع والاتجاهات والميول والرغبات والتطور، لكي يقدم البحث الواقع التطبيقي لممارسة

الأنشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية، ويعد البحث من البحوث الوصفية التي لا تقتصر على مجرد جمع البيانات الإحصائية وتوفيرها، وإنما تصنيف البيانات وتبويب الحقائق التي تم جمعها وتسجيلها وتفسيرها وتحليلها وتقويمها بصورة شاملة للتعرف على النتائج واستخلاص الدلالات المفيدة ووضع مؤشرات وبناء تنبؤات مستقبلية (3).

أولاً: تمكين المرأة وتمثيلها السياسي عبر المنظمات غير الحكومية

تحاول النسويات الجديدة الربط بين المطالب المتعلقة بالنوع والتنافس ونقد العولمة الليبرالية، ويدركنَّ انه حين يحل العنف في العلاقات الإنسانية فان أولى ضحاياه هنَّ النساء ويناضلنَّ من اجل تغيّر العالم نحو عالم اكثر عدلاً وسلاماً، وان بلورة الوعي في سبيل التغيير ستؤدي إلى استقطاب المزيد من الرجال إلى الحركة النسوية مع العلم ان مهمة من هذا النوع ستكون ثورة فعلية، وازالة اكثر المظالم عن المرأة، فضلاً عن تحرير الرجال بدورهم من ادوار القمع والهيمنة التي يمارسونها لبناء مجتمعات تشاركية عادلة يعيش فيها الجميع احراراً ومتساوين (4).

إذ تعني المشاركة الإسهام أو التعاون في اوجه النشاط الإنساني المختلفة. فالمشاركة السياسية تعبر عن قناعة وإيمان الفرد بأنه جزء من النسق العام للمجتمع، وهذه القناعة لا تنفصل عن الوعي السياسي الناتج من التنشئة والثقافة

(3) كامل حسون القيّم، أساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية (بغداد: دار إنكي للنشر والتوزيع، 2022) ص66.

(4) ترجمة/ هيام ضياء، الخطاب الفلسفي النسوي لتيار ما بعد الحداثة نماذج منتخبة: ساندرا هاردنج، نورتا كورتجي، جوليا كرستيفا، جوديث بتلر (بغداد: دار المرهج للنشر والتوزيع، 2022) ص97.

السياسية للمجتمع التي تنمي روح المشاركة وتحمل المسؤولية، وأنها ليست فعلاً مادياً فقط بل تمثل قيم وعواطف وشعور بالانتماء والإرادة في التعبير وحق من الحقوق السياسية (5).

وان أحد ملامح تعاظم المشاركة اذ تحظى بانتشار واسع.. وهي ديمقراطية المشارك والدافع الرئيس هو انه حتى في الدول الديمقراطية تتخذ القرارات من قبل المؤسسة ذات الامتيازات الاقتصادية والقوة السياسية، بمعنى إنزال عملية اتخاذ القرارات الى مستوى المجتمعات المحلية أي الشعب، وبذلك سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وان يعملوا سياسياً بما يناسب مصالحهم الخاصة (6). فأن مساهمة المرأة في صناعة القرار ليست عملية اجتماعية أو اقتصادية فحسب، بقدر ما هي جزء أساس من متطلبات تنمية العنصر البشري بما فيه الجانب المعنوي والنفسي لها، ليعكس مدى التطور النوعي الذي أحرزته المرأة في مجالات الحياة شتى. وان دخولها الحياة السياسية ومطالبتها بحقوقها من طريق الفرص المتكافئة في الترشيح والتصويت والانتخاب والتمثيل النيابي والمطالب السياسية، فضلاً عن دورها في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

بالعطف على ما تقدم فأن تأريخ العراق المعاصر لم يشِر إلى أن العمل السياسي كان مقتصراً على الرجل بل شاركته المرأة وساندته في الكثير من المواقف الوطنية، ابتداءً من ثورة العشرين وثورة مايس 1941 ومعاهدة بورتسموث 1948 وما بعد 14 يوليو/ تموز 1958 وما بعد 17 يوليو/ تموز 1968. لكن في المدة ما

(5) إبراهيم ابراش، المؤسسات والوقائع الاجتماعية (مراكش: 1994) ص242.

(6) جابرييل إيه آلموند، جي. بنجهام باويل الابن، ترجمة/ هشام عبدالله، مراجعة/ سمير نصار، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998) ص93.

بين عامي (1921– 1958) البالغة زهاء (37) عام، أي منذ إعلان تأسيس الدولة العراقية الحديثة لحين قيام الحكم الجمهوري، لم يسجل للمرأة تمثيل في مجلس الأمة العراقي، وبعد تأسيس الجمهورية العراقية الأولى عام 1958 كان للمرأة تمثيل في تشكيل الوزارة، وفي عام 1959 كانت نزيهة الدليمي أول وزيرة اشتركت مع الرجل في رسم سياسة البلد آنذاك، وفي عام 1969 بعد مرور عشر سنوات تولّت سعاد خليل إسماعيل مسؤولية وزارة التعليم العالي (7). وفي المدة ما بين عامي (1958– 1980) البالغة زهاء (22) عام، لم يشهد العراق أية عملية انتخابية بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي ساد تلك المدة.

وكانت الانتخابات التشريعية التي أجريت في العراق عام 1980، تلت إصدار قانون المجلس الوطني رقم (55) لسنة 1980، إذ ساهمت المرأة فيها سواء في الترشيح أو الانتخاب في الدورة الأولى للمجلس وبلغت نسبة تمثيل المرأة (6.4%) وحصلت على (16) من مجموع (250) عضو. وفي الدورة الثانية عام 1985، زادت نسبة تمثيل المرأة فبلغت (13.2%) وحصلت على (33) من مجموع (250). ثم في الدورة الثالثة عام 1989 انخفضت نسبة تمثيل المرأة فبلغت (10.8%) وحصلت على (27) من مجموع (250) عضو (8).

وكشفت دراسة الباحث الاحصائية عن مستوى تمثيل المرأة السياسي في العراق بعد عام 2003، وأعقبه الإعلان في 13 تموز/ يوليو 2003 عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي وبلغ عدد العضوات فيه (3) من مجموع (25) عضواً وبنسبة

(7) عبدالرحمن سليمان الدربندي، المرأة العراقية المعاصرة ج2 (بغداد: مطبعة دار البصري، 1970) ص256.

(8) منال الآلوسي، المرأة والتطور السياسي في الوطن العربي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989) ص196.

تمثيل 12%، وأعطى قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، فرصة للمرأة للترشيح إلى الجمعية الوطنية، والمساهمة في الحكم بنسبة لا تقل عن 25%، إذ ساهمت المرأة في العملية الانتخابية التي جرت في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 لانتخاب الجمعية الوطنية.. وبلغت نسبة مشاركتها في عملية التصويت 65%.. وحصلنَّ على نسبة من المقاعد بلغت (75) عضوة من مجموع (275) عضواً أي بنسبة تمثيل 27%.. وانخفضت حصة المرأة في المشاركة في مجلس النواب عام 2006، وبلغ عدد العضوات فيه (72) عضوة من مجموع (274) عضواً وبنسبة تمثيل 26%. وساهمت في التشكيلة الوزارية للحكومة، إذ ضمت تشكيلة الحكومة المؤقتة التي أعلنت في 1 حزيران/ يونيو 2004 (6) عضوات من مجموع (33) عضواً وبنسبة تمثيل 18%. وقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في الحكومة بعد ان ضمت تشكيلة الحكومة الانتقالية التي أعلنت في 3 ايار/ مايو 2005 (6) عضوات من مجموع (30) عضواً وبنسبة تمثيل 20%. وانخفضت حصتها بعد ان ضمت تشكيلة الحكومة الدائمة التي أعلنت في 20 ايار/ مايو 2006 (4) عضوات من مجموع (37) عضواً وبنسبة تمثيل 10.8%، وكان تمثيل المرأة في مجلس النواب عام 2010 وبلغ عدد العضوات فيه (74) من مجموع (357) عضو، وبنسبة 20.7%، وفي الدورتين التشريعيتين المتتاليتين لعام 2014 وعام 2018، بلغ عدد العضوات فيهما (83) من مجموع (329) عضو، وبنسبة 25.22%، وفي انتخابات تشرين الأول التي تم المصادقة على نتائجها بتاريخ 27/ 12/ 2021 بلغت عدد العضوات الفائزات فيها (95) من مجموع (329) عضو وبنسبة تمثيل المرأة 17.93%.

إذ تأتي أهمية النوع الاجتماعي Gender لترسيخ تكنولوجيا الإدارة المعاصرة ومعالجة حالة تردد المرأة من الدخول في مجالات الحياة العامة والسياسية، وعزوفها

عن الترشيح لمناصب متقدمة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن دور وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة في نشر ثقافة المشاركة العامة للمرأة ومكافحة التمييز، بعد أن أدى دخولها إلى مختلف الميادين والاعتراف بدورها على المستويين الرسمي والشعبي، فالرجل والمرأة كلاهما يؤديان الوظائف التقليدية وغير التقليدية، في إطار بنى ومؤسسات اجتماعية محددة كالعائلة والمدرسة ومؤسسة العمل والتنظيم المهني –نقابة أو اتحاد أو جمعية– أو التنظيم السياسي– حزب أو حركة أو تيار– (9).

إذ تعني نسبة تمثيل المراة وتخصيص عدد من مقاعد المجلس التشريعي لهنَّ بـــ(كوتا)، على وفق نسبة معينة بغض النظر عن عدد الناخبين الذين تولوا انتخاب النساء، أي أن تكون لهنَّ حصة في عضوية المجلس التشريعي –البرلمان– على سبيل الوجوب والإلزام، إذ لا تكتسب هذه الصفة الدستورية ما لم يكن بين أعضائها عدد من النساء.

وقد استحدث قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 النظام الانتخابي النسبي، إذ أوجب وجود نسبة لا تقل عن الربع في الجمعية الوطنية كونها تمثل برلمان انتقالي، وبهذا يكون الدستور الانتقالي أول دستور عراقي يعتمد هذا النظام بينما لم تتضمن الدساتير العراقية الستة الصادرة –منذ عام 1925 لغاية 2004– أية أشارة إليه. وفي الباب الرابع "السلطة التشريعية" من الدستور الانتقالي، تنص المادة (30) الفقرة (جـــ) على ان (تنتخب الجمعية الوطنية وفقاً لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل

(9) ناهدة عبدالكريم حافظ، ادماج ادوات تحليل النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي العراقي (بغداد: محاضرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة unifem القيت في وزارة البلديات) 2005.

لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية –نسبة لا تقل عن 25%– وتحقيق تمثيل عادل لشرائح المجتمع العراقي كافة..)، وفي الباب الثاني "الحقوق الأساسية" تنص المادة (20) الفقرة (ب) على ان (لا يجوز التمييز بحق أي عراقي لأغراض التصويت في الانتخابات على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المعتقد أو القومية أو اللغة أو الثروة أو المعرفة بالقراءة والكتابة)، وكذلك المادة (12) تنص على ان (العراقيون متساوون في حقوقهم بغض النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل، وهم سواء أمام القانون. ويمنع التمييز ضد المواطن على أساس جنسه أو قوميته أو ديانته أو أصله، ولهم الحق بالأمن الشخصي وبالحياة والحرية ولا يجوز حرمان أي احد من حياته أو حريته، إلا وفقاً لإجراءات قانونية، أن الجميع سواسية أمام القانون). ويأتي الدستور الدائم لسنة 2005، الذي تضمن الفصل الأول منه المادة (14) التي نصت على ان (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي) (10).

ومن الأغلاط التي تقع فيها المنظمات المدنية النسائية، ولا سيما العاملة في المجال السياسي، هو اعتمادها لبرامج وسياسات رسمية ضيقة أحياناً وقصيرة المدى، تنحصر في المطالبة بالحقوق الخاصة للمرأة، بدلاً عن برامج عامة موجهة لكل شرائح المجتمع عبر التخطيط لبرامج العَلاقات العامة والرأي العام، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز موقفها التنافسي والحد من ظاهرة الانطواء السياسي. أن تركيز تلك

(10) الباحث عضو فريق كتابة ورقة السياسات العامة بعنوان (مشاركة المرأة في إدارة المؤسسات الإعلامية) ضمن مشروع مكانتي الذي تنفذه وكالة الصحافة الفرنسية بالشراكة مع منتدى الإعلاميات العراقيات وبدعم من وزارة الخارجية الفرنسية (بغداد: 2022) ص4.

المنظمات على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الايجابية الفاعلة في الحياة السياسية، والنضال الدؤوب للوصول الى مواقع صناعة القرار والتوعية الشاملة للمجتمع، من أجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة، فضلاً عن دعم النساء المرشحات معنوياً ومادياً وإعلامياً، والعمل على تدريبهن على كسب المهارات السياسية والانتخابية. إذ يضطلع الإعلام بمسؤولية كبيرة في جانب التوعية والتثقيف بحقوق المرأة، بأعتماد فن متطور من فنون الاتصال الجماهيري والتأثير فيها، يستهدف كسب المؤيدين لهدف أو قضية معينة وتحريكهم في أتجاه مرسوم، في ضوء الدراسة العلمية المخططة وطبيعة القوى الاقتصادية والسياسية المسيطرة على جهاز الحكم في الدولة.

ثانياً: ممارسة العَلاقات العامة لبناء الصورة الذهنية

تعد العَلاقات العامة الجهود الاتصالية والإدارية والممنهجة والهادفة إلى بناء وتدعيم التفاهم المتبادل، بين المؤسسة وجمهورها بنوعيه الداخلي والخارجي، وإقامة تفاعل مشترك بين أفراد أو جماعات أو مؤسسات وحتى دول مع نظيراتها، بأعتماد أساليب العَلاقات العامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدولية شتى، ومن الأساليب المعتمدة (البحث العلمي، التخطيط، القيادة، التنسيق والمتابعة، الاتصال، التقويم، التدريب، التمثيل والمفاوضة) (11).

وأما الصورة الذهنية فهي الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الأفراد أو الجماعات ازاء شخص معين، أو نظام ما أو شعب أو جنس بعينه أو

(11) محمد وليد صالح، محتوى الاتصال في العَلاقات العامة النوعية (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2017) ص144.

منشأة أو مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية أو مهنة معينة، أو أي شيء آخر يمكن ان يكون له تأثير على حياة الناس، إذ تتكون هذه الانطباعات من طريق التجارب المباشرة وغير المباشرة وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم، وبصرف النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصة هذه التجارب، فهي تعد بالنسبة لأصحابها واقعاً صادقاً ينظرون من طريقه إلى ما حولهم ويفهمونه أو يقدرونه على أساسها (12). وللصورة الذهنية ثلاثة مكونات وهي (13):

أولاً: المكون الإدراكي: ويعني الجانب المعلوماتي في الصورة أي المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع ما.

ثانياً: المكون العاطفي: ويتضمن تكوين اتجاهات عاطفية سلبية أو ايجابية نحو الظاهرة موضوع الصورة.

ثالثاً: المكون السلوكي: ويظهر هذا المكون في بعض السلوكيات المباشرة الظاهرة، مثل التحيز ضد جماعة ما، أو القيام بأعمال عدوانية، تجاه الجماعة موضوع الصورة.

كما أن هناك العديد من السمات النفسية والاجتماعية التي تتسم بها الصورة الذهنية، نذكر من بينها ما يأتي (14):

1- عدم الدقة: ذهب كثير من الباحثين إلى أن الصورة الذهنية لا تتسم بالدقة، ولعل مرجع ذلك في الأساس هو أن الصورة الذهنية مجرد إنطباعات لا تصاغ

(12) علي عجوة، العَلاقات العامة والصورة الذهنية (القاهرة: عالم الكتب، 1983) ص10.
(13) علي عجوة، الأسس العلمية للعَلاقات العامة (القاهرة: عالم الكتب، 1977) ص121.
(14) محمد منير حجاب، العَلاقات العامة في المؤسسات الحديثة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007) ص269.

بالضرورة على أساس علمي موضوعي، بل تعد تبسيطاً للواقع، كما أن الصورة الذهنية لا تعبر بالضرورة عن الواقع الكلى، ولكنها تعبر في معظم الأحيان عن جزئية من الواقع الكلي، وذلك لأن الأفراد غالباً ما يلجأون إلى تكوين فكرة شاملة عن الآخرين عن طريق معلومات قليلة يحصلون عليها لعدم القدرة على جمع المعلومات الكاملة.

2- المقاومة للتغيير: فالصورة الذهنية لا تميل إلى الثبات ومقاومة التغيير، وتتعدد العوامل التي تحدد وتؤثر في كم وكيف التغيير المحتمل في الصورة الذهنية، وقسم من هذه المتغيرات يتعلق بالصورة ذاتها، والقسم الآخر يتعلق بالرسائل الواردة بوساطتها.

3- التعميم وتجاهل الفروق الفردية: تقوم الصورة الذهنية على التعميم المبالغ فيه، فالأفراد يفترضون بطريقة آلية أن كل فرد من أفراد الجماعة موضوع الصورة تنطبق عليه صورة الجماعة ككل، على الرغم من وجود إختلافات وفروق فردية، والأفراد يستسهلون في إصدار الحكم على الأفراد عن طريق تصنيفهم ضمن جماعات أخرى، ويترتب على ذلك ان الفئات والجماعات والمهن المختلفة يُكون عنها الجمهور صور ذهنية، تتسم بالتعميم وتتجاهل الفروق والإختلافات التي قد تكون في بعض الأحيان جوهرية وأساسية.

4- تؤدى إلى الإدراك المتحيز: تؤدى الصور الذهنية إلى تكوين إدراكات متحيزة لدى الأفراد، فالصور الذهنية تبنى أساساً على درجة من درجات التعصب، لذا فإنها تؤدى إلى إصدار أحكام متعصبة ومتحيزة، فعن طريق الصور الذهنية يرى الأفراد جوانب من الحقيقة، ويهملون جوانب أخرى لأنها لا تتماشى مع معتقداتهم، ولا تتسق مع اتجاهاتهم.

5- التنبؤ بالمستقبل: تسهم الصور الذهنية في التنبؤ بالسلوك والتصرفات المستقبلية للجمهور، تجاه المواقف والقضايا والأزمات المختلفة، فالصورة الذهنية المنطبعة لدى الأفراد بعدّها إنطباعات واتجاهات لدى الأفراد عن الموضوعات والقضايا والأشخاص، يمكن أن تنبئ بالسلوكيات التي قد تصدر عن الجماهير مستقبلاً.

6- تخطى حدود الزمان والمكان: تتسم الصورة الذهنية بتخطيها لحدود الزمان والمكان، فالفرد لا يقف في تكوينه لصوره الذهنية عند حدود معينة، بل يتخطاها ليكون صوراً عن بلده ثم العالم الذي يعيش فيه، بل وتمتد الصور التي يكونها إلى ما وراء المجرة التي يسكنها، وعلى مستوى الزمان، فالإنسان يكوّن صور ذهنية عن الماضي والحاضر والمستقبل، وبذلك يتضح أن الإنسان يكون صوراً ذهنية عن الأزمنة والأماكن المختلفة، وفقاً لمعارفه ومدركاته ومشاهداته وقدرته على التخيل والإستنتاج.

ان التحوّلات السياسية التي شهدها العراق بعد عام 2003، ألقت على كاهل تلك المنظمات على الرغم من حداثة تجربتها، مسؤولية كبيرة للنهوض بمهمة هذه التحولات على الصعيد الاجتماعي، منها معالجة آثار التهميش والإقصاء الذي تعانيه المرأة، فضلاً عن أداء دور في التواصل مع القاعدة الشعبية، بما يعزز من استقلالية هذه المؤسسات ويؤمن دورها في إعادة تكوين رأس المال الاجتماعي ومراقبة مسارات واتجاهات السلطة، في مدى تعبيرها عن حاجات الأفراد وتلبيتها، لتكوين ما يشبه الجهد المستقل القادر على تغيير المسار العام وتعديله عبر وسائل الضغط الرسمية، لكسب ثقة الجماهير في إطار عملية البناء الديمقراطي.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

يشتمل الجانب الميداني للبحث على تصوير الواقع التطبيقي لممارسة الأنشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية، وتضمنت الاستبانة (13) سؤالاً، قسمت على (3) محاور اشتملت على البيانات الشخصية وممارسة الأنشطة الاتصالية وأهدافها ووظائفها، للإدارة العليا في المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق المرأة بلغ عددها (9) من أصل (19) منظمة اختيرت بطريقة العينة المنتظمة.

وصف عينة البحث

جدول (1) يوضح توزيع النوع الاجتماعي للمبحوثين

المرتبة	النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	إناث	7	%77.7
الثانية	ذكور	2	%22.3
المجموع		9	%100

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (1) والخاصة بتوزيع النوع الاجتماعي للمبحوثين أن عدد الإناث (7) من مجموع (9) مبحوثين وبنسبة 77.7% في حين بلغ عدد الذكور (2) وبنسبة 22.3%، مما يشير إلى أن اغلب المنظمات غير الحكومية تدار من قبل عناصر نسوية بوصفها الأكثر شعوراً وتقديراً لموضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

جدول (2) يوضح مستوى التحصيل العلمي للمبحوثين

المرتبة	التحصيل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	بكالوريوس	5	%55.3
الثانية	ثانوية	2	%22.3
الثالثة	ماجستير	1	%11.2
الرابعة	دكتوراه	1	%11.2
المجموع		9	%100

نلاحظ في الجدول (2) والخاص بمستوى التحصيل العلمي للمبحوثين أن حملة شهادة البكالوريوس بلغ (5) من مجموع (9) مبحوثين وبنسبة 55.3% وحملة شهادة الثانوية بلغ (2) وبنسبة 22.3% في حين حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه بلغ (1) وبنسبة 11.2% لكل منهما مما يدل على أن حملة شهادة البكالوريوس يمثلون نصف المبحوثين ممن يمثلون إدارة المنظمات غير الحكومية، ويتضح من ذلك أن اعتماد التحصيل العلمي المتقدم والكفاية يأتي بصورة محدودة إذ يتطلب عمل هذه المنظمات اعداد خطط وبرامج عمل قد تكون طويلة الأمد أحياناً لتنفيذ أنشطتها المختلفة، ولاسيما التي تتعلق بدعم المشاركة السياسية للمرأة كونه يحتاج إلى توعية وتثقيف على مستوى عالٍ من الخبرة لتوضيح حقوقها للنهوض بمستوى مشاركتها في الحياة السياسية.

ممارسة الأنشطة الاتصالية

جدول (3) يوضح ممارسة الانشطة الاتصالية

المرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	أحياناً	5	%55.5
الثانية	لا توجد	4	%44.5
المجموع		9	%100

يتبين من الجدول (3) أن ممارسة الانشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية يتم بصورة قليلة إذ تشير البيانات الواردة بالجدول إلى أن الإجابة بـــ أحياناً بلغت (5) من مجموع (9) مبحوثين بنسبة 55.5% ولا توجد بلغت (4) وبنسبة 44.5%، وهذا يدل على قلة اهتمام المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بممارسة تلك الأنشطة.

جدول (4) يوضح الأسباب التي تحول دون ممارسة الانشطة الاتصالية

المرتبة	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	عدم اهتمام الإدارة العليا	1	%11
الثانية	ضعف إمكانية المنظمة من الناحية المادية في تقديم الدعم أو القيام بنشاطات مشتركة مع منظمات اخرى	4	%44
الثالثة	قلة المعلومات التي تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة	2	%22
الرابعة	ضعف الاتصال ما بين المنظمات غير الحكومية	2	%22
المجموع		9	%100

تشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى أن أسباب عدم ممارسة الانشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية تعود إلى عدم اهتمام عدم اهتمام الإدارة العليا بلغت (1) من مجموع (9) مبحوثين وبنسبة 11%، فضلا عن ضعف إمكانية المنظمة من الناحية المادية في تقديم الدعم أو القيام بنشاطات مشتركة مع منظمات اخرى بلغت (4) وبنسبة 44% وقلة المعلومات التي تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة (2) وبنسبة 22%، فضلا عن ضعف الاتصال ما بين المنظمات غير الحكومية بلغت (2) وبنسبة 22% في حين أشار الجدول (3) الى عدم وجود ممارسة للنشاطات، يتضح مما تقدم أن قلة المعلومات المتعلقة بنشاط المرأة في الحياة السياسية من أبرز الأسباب التي تحول دون ممارسة تلك الانشطة.

أهداف الانشطة الاتصالية

جدول (5) يوضح أهداف الانشطة الاتصالية

المرتبة	الهـــــدف	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	إعلام الجماهير النسوية بسياسة المنظمة	7	%30.5
الثانية	تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية	7	%30.5
الثالثة	إرشاد إدارة المنظمة لإحتياجات الجماهير النسوية	5	%21.7
الرابعة	كسب ثقة الجماهير النسوية بالمنظمة	4	%17.3
المجموع		23	%100

يبين الجدول (5) أن الانشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية تهدف إلى إعلام الجماهير النسوية بسياسة المنظمة والتي مثلت (7) من مجموع (23) اختياراً وبنسبة 30.5% وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية بلغ (7) وبنسبة 30.5%، في حين أن إرشاد إدارة المنظمة لإحتياجات الجماهير النسوية بلغ (5) وبنسبة 21.7%، فضلا عن كسب ثقة الجماهير النسوية بالمنظمة والذي بلغ (4) وبنسبة 17.3%، وأن الانشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية يتركز نشاطها في إعلام الجماهير النسوية بسياسة المنظمة وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية النظيرة فضلاً عن إرشاد إدارة المنظمة لاحتياجات الجماهير النسوية وكسب ثقتها بالمنظمة.

ممارسة العَلاقات العامة

أ. البحث العلمي

جدول (6) يوضح إجراء البحوث المشتركة

المرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	كلا	8	%88.8
الثانية	نعم	1	%11.2
المجموع		9	%100

يبين الجدول (6) أن إجراء البحوث المشتركة بين المنظمات غير الحكومية يتم بصورة قليلة جداً اذ مثلت الإجابة بـــ كلا (8) من مجموع (9) مبحوثين وبنسبة 88.8% في حين أن الإجابة بـــ نعم مثلت (1) وبنسبة 11.2% ما يدل على أن اعتماد وظيفة البحث العلمي بحاجة إلى تفعيل وتطوير كون البحث العلمي يسهم في بلورة الخطط وبرامج العمل لغرض النهوض بواقع المرأة.

جدول (7) يوضح الأسباب التي تحول دون إجراء بحوث علمية مشتركة

المرتبة	الأسبـــاب	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	عدم وجود مبادرات لإجراء بحوث مشتركة بين المنظمات غير الحكومية	3	%37.5
الثانية	عدم إطلاع المنظمات غير الحكومية على برنامج عمل مشترك	3	%37.5
الثالثة	قلة الدعم المخصص لعملية البحث العلمي فيما يتعلق بنشاط تمكين المرأة السياسي	2	%25
المجموع		8	%100

نلاحظ في الجدول (7) الأسباب التي تحول دون إجراء بحوث علمية مشتركة بين المنظمات غير الحكومية تتمثل في عدم وجود مبادرات لإجراء بحوث مشتركة بين المنظمات بلغت (3) من مجموع (8) مبحوثين وبنسبة 37.5% وعدم إطلاع المنظمات على برنامج عمل مشترك (3) وبنسبة 37.5%، فضلا عن قلة الدعم المادي المخصص لعملية البحث العلمي فيما يتعلق بنشاط تمكين المرأة السياسي (2) وبنسبة 25% وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات كفيلة بتطوير عملية البحث العلمي كونها تساعد في معالجة المشكلات وإعداد الخطط والبرامج التي يسعى الطرفان لتنفيذها.

ب. التخطيط

جدول (8) يوضح اعتماد التخطيط

المرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	نعم	6	%66.6
الثانية	كلا	3	%33.4
المجموع		9	%100

نلاحظ في الجدول (8) أن الاعتماد على التخطيط لممارسة الانشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية إذ أن الإجابة بـــ نعم مثلت (6) من مجموع (9) مبحوثين وبنسبة 66.6% والإجابة بـــ كلا مثلت (3) وبنسبة 33.4% مما يدلل على اعتماد وظيفة التخطيط في المنظمات.

ج- التنسيق

جدول (9) يوضح مستوى التنسيق بين المنظمات

المرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	قليل	6	%66.6
الثانية	متوسط	2	%22.2
الثالثة	جيد	1	%11.2
المجموع		9	%100

أشارت البيانات الواردة في الجدول (9) إلى أن مستوى التنسيق بين المنظمات غير الحكومية محدود إذ مثلت الإجابة بـــ قليل (6) من مجموع (9) مبحوثين وبنسبة 66.6% ومتوسط (2) وبنسبة 22.2% وبـــ جيد (1) وبنسبة 11.2%، مما يدلل على ضعف مستوى التنسيق بين المنظمات وبالتالي ينعكس على طبيعة علاقات التعاون المشترك فيما بينهما.

ء- الاتصال

جدول (10) يوضح اجراء الاتصال بين المنظمات

المرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	كلا	6	%66.6
الثانية	نعم	3	%33.4
المجموع		9	%100

نلاحظ في الجدول (10) أن وظيفة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية تتم بصورة محدودة إذ مثلت الإجابة بـــ كلا (6) من مجموع (9) مبحوثين وبنسبة 66.6% ونعم (3) وبنسبة33.4%، مما يدلل على ضعف تحقيق وظيفة الاتصال فيما بين المنظمات غير الحكومية.

جدول (11) يوضح توظيف الوسائل الاتصالية

المرتبة	الوسائل	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	الاتصال الهاتفي	16	%17.7
الثانية	البريد الالكتروني والتطبيقات الرقمية والتواصل عن بعد	14	%15.5
الثالثة	زيارات المنظمة	10	% 11.1
الرابعة	المراسلات	10	%11.1
الخامسة	الصحف اليومية	8	%8.8
السادسة	الاجتماعات الدورية	8	%8.8
السابعة	الإذاعة	8	%8.8
الثامنة	التلفزيون	6	%6.8
التاسعة	لوحة الإعلانات	4	%4.4

العاشرة	الملصقات	2	%2.2
الحادية عشر	المجلات العامة	2	% 2.2
الثانية عشر	الفاكس	2	%2.2
المجموع		90	%100

نلاحظ في الجدول (11) أن الوسائل الاتصالية المستعملة في المنظمات غير الحكومية تشتمل على الاتصال الهاتفي إذ مثل (16) من مجموع (90) اختياراً وبنسبة 17.7% والبريد الالكتروني والتطبيقات الرقمية والتواصل عن بعد مثل (14) وبنسبة 15.5% وزيارات المنظمة فقد مثلت (10) وبنسبة 11.1% والمراسلات مثلت (10) وبنسبة 11.1% الصحف اليومية (8) وبنسبة 8.8% والاجتماعات الدورية مثلت (8) وبنسبة 8.8% والإذاعة مثلت (8) وبنسبة 8.8% والتلفزيون مثل (6) وبنسبة 6.8% ولوحة الإعلانات مثلت (4) وبنسبة 4.4% والملصقات مثلت (2) وبنسبة 2.2% والمجلات العامة (2) وبنسبة 2.2% والفاكس مثل (2) وبنسبة 2.2%، يتضح مما تقدم أن الوسائل الاتصالية المستعملة في المنظمات –حسب درجات إجابات المبحوثين– هي الاتصال الهاتفي والبريد الالكتروني وزيارات المؤسسة والمراسلات والصحف اليومية والاجتماعات الدورية والإذاعة والتلفزيون ولوحة الإعلانات والملصقات والمجلات العامة والفاكس، مما يدلل على أن الاتصال الهاتفي والبريد الالكتروني من أكثر وسائل الاتصال استعمالاً وبالتالي لابد من تفعيل وسائل الاتصال الأخرى لتسهم في بناء صورة ذهنية ايجابية عن مشاركة المرأة وزيادة مستوى وعيها السياسي.

جدول (12) يوضح تقويم دور الانشطة الاتصالية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

المرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	ضعيف	7	%77.6
الثانية	جيد	1	%11.2
الثالثة	جيد جداً	1	%11.2
المجموع		9	%100

يوضح الجدول (12) أن دور الانشطة الاتصالية لدعم المشاركة المرأة السياسية يبدو ضعيفاً إذ أن المنظمات غير الحكومية اعتقدوا ان ذلك الدور ضعيف مثلت (7) من مجموع (9) وبنسبة 77.6% أما الإجابة بـــ جيد فمثلت (1) وبنسبة 11.2% والإجابة بـــ جيد جداً مثلت (1) وبنسبة 11.2% مما يدلل على أن دورها في دعم المشاركة السياسية للمرأة يبدو ضعيف مما يتطلب وضع خطط لتطوير تنفيذ برامج التوعية والتثقيف في مجال الحقوق السياسية للمرأة تمهيداً لتوسيع مشاركتها في الحياة العامة بشكل عام والسياسية بشكل خاص فضلا عن الوصول إلى مواقع صنع القرار.

جدول (13) يوضح أسباب ضعف دور الانشطة الاتصالية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

المرتبة	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	قلة توظيف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في نشر ثقافة المشاركة السياسية للمرأة	3	%33.3
الثانية	قلة تنظيم المؤتمرات والندوات لتعريف المرأة بحقوقها السياسية	2	%22.2
الثالثة	قلة الدعم المادي	2	%22.2
الرابعة	قلة الكفاءات المتخصصة في مجال العلاقات العامة	1	%11.1
الخامسة	توجهات المنظمات غير الحكومية محصورة في النطاق الرسمي	1	%11.1
المجموع		9	%100

أشارت البيانات الواردة في الجدول (13) إلى الأسباب التي أدت إلى ضعف دور الانشطة الاتصالية لدعم المشاركة السياسية للمرأة والتي من أبرزها قلة توظيف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية عن طريق توجيه البرامج

والموضوعات التي تساهم في نشر ثقافة مشاركة المرأة السياسية بلغت (3) من مجموع (9) مبحوثين وبنسبة 33.3% و قلة تنظيم المؤتمرات والندوات لتعريف المرأة بحقوقها السياسية بلغت (2) وبنسبة 22.2% وقلة الدعم المادي الذي تحظى به المنظمات وتوجهات بعضها محصورة في نطاق رسمي محدود بلغت (2) وبنسبة 22.2%، وكذلك قلة الكفاءات المتخصصة في مجال العَلاقات العامة وتوجهات المنظمات غير الحكومية محصورة في النطاق الرسمي والتي مثلت (1) وبنسبة 11.1% لكل سبب من السببين المذكورة مما يدل على أن دور العَلاقات العامة بحاجة إلى تأهيل وتطوير بواسطة إعداد خطط ووضع البرامج التي من شأنها النهوض بهذا الاختصاص لتأدية دوره بعملية الاتصال ما بين المؤسسة وجمهورها فضلا عن تحسين صورة المؤسسة لدى ذلك الجمهور وتفعيل دورها في مجال النهوض بواقع المرأة وتمكينها من الإسهام في النشاطات السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بممارسة الانشطة الاتصالية واهدافها

أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن الانشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية إلى قلة ممارسة الانشطة الاتصالية لتشكيل صورة ذهنية إيجابية عن فعالياتها، وترجع لأسباب تتعلق بقلة الاهتمام بشؤون المنظمات وقلة التخصيصات المالية في تقديم الدعم أو القيام بفعاليات مشتركة مع المنظمات، فضلاً عن قلة المعلومات التي تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة وضعف الاتصال ما بينها، كما مبين في الجدولين (3) و(4). كما وضحّت نتائج الدراسة الميدانية ان الانشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية تهدف إلى إعلام الجماهير بسياسة المنظمة

وتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى، ضمن ممارسة العَلاقات العامة، كما مبين في الجدول (5)، وهذا ما يتقارب مع طبيعة الأهداف المشتركة لعملها.

نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بممارسة العَلاقات العامة

البحث العلمي

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى اعتماد وظيفة البحث العلمي الى ان عدم إجراء بحوث مشتركة بين المنظمات غير الحكومية متعلقة بدعم تمكين المرأة، ترجع أسبابه إلى عدم وجود مبادرات لإجراء بحوث مشتركة بين الطرفين، كما مبين في الجدول (6) و (7).

التخطيط

وضحّت نتائج الدراسة الميدانية ان هناك اعتماد على وظيفة التخطيط في مجال ممارسة الانشطة الاتصالية في المنظمات غير الحكومية النسوية، كما مبين في الجدول (8)، فضلا عن ضعف مستوى التنسيق بين هذه المنظمات، كما مبين في الجدول (9)، مما ينعكس على طبيعة علاقات التعاون المشترك بينهما.

الاتصال

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان ابرز وسائل الاتصال المستعملة في المنظمات غير الحكومية ومنها الاتصال الهاتفي والبريد الالكتروني والتطبيقات الرقمية والتواصل عن بعد والمراسلات وزيارات المؤسسة والصحف اليومية والإذاعة والاجتماعات الدورية، كما مبين في الجدول (10) و (11).

يرى الباحث ان التغطية الإعلامية لدور المرأة في الحياة السياسية تسهم بشكل فعّال في زيادة الوعي بأهمية المشاركة والاهتمام بالقضايا السياسية، عن طريق ما تطرحه وسائل الإعلام من صور ايجابية لإحداث تقدم في المشاركة السياسية وبلورة ثقافة سياسية للمرأة.

التقويم

وضحّت نتائج الدراسة الميدانية إن عملية التقييم تجرى بصورة غير منتظمة في المنظمات غير الحكومية، كما مبين في الجدول (12)، وان الأسباب تعود إلى عدم وجود ملاكات للقيام بعملية التقويم وقلة اهتمام الإدارة العليا بممارسة الأنشطة الاتصالية في المنظمة.

المعوقات التي تواجه ممارسة العَلاقات العامة الداعمة لتمكين المرأة السياسي

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان المنظمات غير الحكومية إلى ان هناك ضعف في دور الانشطة الاتصالية لدعم مسار تمكين المرأة ومشاركتها السياسية، بسبب قلة توظيف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وقلة تنظيم المؤتمرات والندوات لنشر هذه الثقافة وتصحيح الوعي المجتمعي وتعريفهنَّ بحقوقهنَّ السياسية، كما مبين في الجدول (13).

وإن قلة المتخصصين في مجال ممارسة العلاقات العامة وخبرتهم الإعلامية المهنية وقلة التخصيصات المالية المرصودة للأنشطة الاتصالية والوصف الوظيفي وقلة المعلومات التي تتعلق بنشاط المرأة، فضلاً عن التحفظ من تكنولوجيا الإدارة المعاصرة في المؤسسات الحكومية وتردد المرأة من الدخول في مجالات الحياة

الاجتماعية والسياسية وعزوف قسم من الكيانات السياسية عن ترشيح المرأة لمناصب قيادية.

الإستنتاجات

أولاً: ضعف المنظمات غير الحكومية النسوية يؤشر قلة في الانشطة الاتصالية وممارسة العَلاقات العَامّة في مجال دعم تمكين المرأة، ويرجع ذلك إلى قلة توظيف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والتطبيقات الرقمية والتواصل عن بعد في نشر ثقافة تمكين المرأة وتعزيز الصورة الذهنية الايجابية عن مشاركتها السياسية في القرن الواحد والعشرين.

ثانياً: رؤية المنظمات غير الحكومية غير الواضحة فيما يتعلق بخطة تمكين المرأة وقرار مجلس الأمن رقم (1325) لسنة 2000 وتراجع إلتحامها بقضايا النساء الأساسية، وهذا يعد عائقاً أمام وضع الخطط الداعمة لتمكينهنَّ السياسي وتنفيذ البرامج لوصولهنَّ إلى مواقع صناعة القرار، فضلاً عن استثمار تطبيقات التواصل الاجتماعي والتطورات الرقمية لوسائل الاتصال وتكنولوجيا الإدارة المعاصرة في المؤسسات الحديثة، بهدف الحد من عزوف ترشيح المرأة لمناصب قيادية في المؤسسات، وتجديد ثقتهنَّ الذاتية ومنع ترددهنَّ من الدخول في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية.

التوصيات

1. تحسين المهارات السياسية والدورات القيادية للمرأة سواء في هياكل السلطة ام في عملية صنع القرار وبناء قدراتها الذاتية، وتغيّر الصورة الذهنية عن عزوفهنَّ بواسطة تجارب نجاح مختارة لتسليط الضوء عليها، فضلاً عن إتاحة

الفرص المتكافئة أمامهنَّ في تولّي المناصب وتشجيعهنَّ على الترشيح والانتخاب.

2. تقديم البرامج الإعلامية الهادفة إلى تمكين المرأة ومشاركتها السياسية الموجهة لتنوير الرأي العام، واستغلال التطورات الرقمية للإسهام بشكل ايجابي للنهوض بدور المرأة في المجتمع، في التوعية والتعبئة الجماهيرية للمرأة وتعريفهنَّ بحقوقهنَّ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
3. فعّالية الاتصال بالمنظمات الدولية النسوية وتبادل البرامج والافادة من خبراتها ودعم إقامة الفعاليات والأنشطة المشتركة، فضلاً عن مشاريع الشراكة لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية النسوية العاملة وتطويرها لزيادة فعاليتها الداعمة لتمكين المرأة وزيادة وعيها السياسي كجزء من أهداف العَلاقات العَامّة.
4. تأسيس مركز علمي واستشاري ووثائقي متخصص بشؤون المرأة، بالاعتماد على البحث العلمي والتخطيط لمواجهة الأزمات، فضلاً عن توسيع التعاون بين المنظمات غير الحكومية.
5. لضمان نجاحهم في انتاج رسائل الانشطة الاتصالية ونقلها لمخاطبة جمهور المؤسسة ومد جسور الثقة المتبادلة معهم، تأهيل ممارسو العَلاقات العَامّة وتطوير أقسامهم، فضلاً عن التخطيط بعيد المدى واستراتيجيات نقل الصورة الذهنية وتعزيزها للإنطباع الايجابي لدى الجمهور عن المؤسسة أي الجمهور الداخلي (العاملون في المنظمة) والجمهور الخارجي (الجمهور النسوي، الجمهور العام، المؤسسات الحكومية).